

وقد أدت هذه التدخلات إلى الإفراج عن 23 شخصاً بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتعمل المفوضية على متابعة الحالات المتبقية في لبنان، إذا لم يتم تسجيل ولادة الطفل لدى دائرة النفوس قبل بلوغه عامه الأول، ستعين اللجوء إلى إجراءات قضائية طويلة ومكلفة في غالبية الأحيان لإتمام عملية التسجيل. نتيجة لذلك، قد يواجه الأطفال المولودون لأبوين نازحين يجهلان إجراءات تسجيل الولادات خطر انعدام الجنسية. في ضوء ذلك، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المفوضية لزيادة تسجيل الأطفال المولودين لأبوين نازحين لدى دوائر النفوس في دوائر الأحوال الشخصية من خلال ربط هذه العملية بإضافة الأطفال حديثي الولادة في ملفات المفوضية. وفي مراكز الاستقبال، توفر المفوضية ووزارة الشؤون الاجتماعية والوكالات الشريكة المشورة والدعم بشكل فردي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية المشورة إلى أكثر من 7,000 أسرة نازحة حول كيفية تسجيل ولادة أطفالهم لدى السلطات اللبنانية

بحلول 31 آذار 2016، كان هناك أكثر من 1.04 مليون نازح سوري مسجلين لدى المفوضية ويعيشون في أكثر من 1,750 موقعاً في مختلف أنحاء لبنان. بناءً على تعليمات الحكومة اللبنانية الصادرة في شهر أيار 2015، ظلت عملية التسجيل معلقة خلال الفصل الأول من العام 2016. أما النازحون السوريون الذين يتوجهون إلى المفوضية للحصول على الحماية والمساعدة، فيتم تزويدهم بالمشورة بشأن وقف عملية التسجيل ويتم تقييم جوانب الضعف التي يعانون منها لكي تتم تلبية احتياجاتهم الحيوية

الحماية

في 8 كانون الثاني، فرضت الحكومة التركية شرط الحصول على تأشيرة دخول على سائر المواطنين السوريين الذين يدخلون تركيا. ومنذ ذلك الحين، توقفت عملياً التنقلات الثانوية من لبنان. وقد كثفت المفوضية والجهات الشريكة عمليات الرصد، كما وشكلت فريق عمل مخصصاً لتحديد أي زيادة محتملة في عمليات تهريب البشر والاتجار بالبشر

مؤتمر لندن

في 3-4 شباط، استضافت حكومات ألمانيا والكويت والنرويج والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الأمم المتحدة مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة 2016. وقد ضمّ هذا المؤتمر أكثر من 60 بلداً ومنظمة دولية وممثلاً عن قطاع الأعمال والمجتمع المدني، فضلاً عن أشخاص متضررين بشكل مباشر من جراء الحرب في سوريا، للاتفاق على اتباع نهج شامل لهذه الأزمة التي طال أمدها. وتعمل المفوضية إلى جانب منظمي المؤتمر والحكومة اللبنانية من أجل تنفيذ الالتزامات المعلنة في لندن، خاصة فيما يتعلق بتبسيط شروط الإقامة للنازحين السوريين

من الشواغل الرئيسية التي كانت مثيرة للقلق خلال الفصل الأول من السنة، استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للنازحين. فبحلول نهاية شهر آذار، بلغ متوسط الديون المتراكمة على أسر النازحين حوالي 950 د.أ.، مقابل ما معدله 842 د.أ. في العام 2015. كما أن حوالي 55% من الأسر النازحة لم تتمكن من تجديد إقامتها بسبب الرسوم (200 د.أ. لكل شخص يبلغ 14 عاماً وما فوق) (والوثائق المطلوبة) بما في ذلك تعهد بعدم العمل مصدق لدى الكاتب العدل

بين كانون الثاني وآذار 2016، تقدّمت المفوضية والوكالات الشريكة بـ 63 طلباً إلى السلطات اللبنانية لإطلاق سراح نازحين سوريين يعانون من جوانب ضعف محددة، بما في ذلك مسنون وأشخاص ذوو إعاقة ومثليات ومثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، الذين تم احتجازهم على خلفية دخول البلاد والإقامة فيها بصورة غير قانونية



زار المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد فيليبو غراندي صفراً يتضمن طلاب سوريين نازحين في مدرسة إبتدائية في منطقة بير حسن في بيروت/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /ب. دانتون 2016

المساعدات الأساسية

بحلول آذار 2016، بلغ عدد الأسر السورية النازحة الشديدة الضعف التي حصلت على الدعم من خلال مساعدة شهرية نقدية متعددة الأغراض حوالي 19,500 أسرة. لقد تم جمع البيانات في إطار هذه العملية من قاعدة بيانات المفوضية الخاصة وقد نشرت المفوضية خلال هذا الفصل نتائج عملية رصد ما بعد التوزيع التي أجريت لقياس تأثير التدخلات القائمة على الدعم النقدي في لبنان خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول وكانون الأول 2015. بالمساعدات النقدية والتقارير والملاحظات الصادرة عن المكاتب الميدانية. وقد بينت حوالي 300 أسرة والتقارير والملاحظات الصادرة عن المكاتب الميدانية. وقد بينت النتائج الرئيسية لعملية الرصد هذه أن النازحين يواجهون بعض التحديات في الحصول على المساعدة النقدية من خلال أجهزة الصراف الآلي وأن هذه المساعدات النقدية هي شريان الحياة الرئيسي للنازحين إذ تُستخدم بغالبيتها لتسديد ثمن الغذاء وبدلات الإيجار. كما بينت هذه العملية أن النازحين لا يزالون يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم: فقد أفاد 45 في المائة من المستفيدين أنهم قد اضطروا إلى استئانة مبالغ إضافية للتمكن من الصمود في حين عمد 24 في المائة إلى التخفيف من كميات الطعام التي يستهلكونها.

وقد شهد الفصل الأول من العام 2016 انتهاء المفوضية من برنامج المساعدات الشتوية. لقد تضاعف عدد الأشخاص الذين استفادوا من المساعدات النقدية في هذا الشتاء مقارنة بالعام الماضي، وذلك بفضل التبرعات السخية التي قدمتها الجهات المانحة، مما سمح للمفوضية وشركائها بالمساعدة على تخفيف المخاطر المتصلة بفصل الشتاء نظراً لدرجة ضعف النازحين. وبحلول نهاية شهر آذار، كانت أكثر من 148,000 أسرة سورية نازحة قد تلقت مساعدات نقدية شتوية. تم تقديم هذه المساعدة خلال خمسة أشهر إلى الأسر النازحة الضعيفة وهي قد استكملت بمساعدات عينية على شكل بطانيات ومواقد وقسائم لشراء الوقود. وقد استفادت الأسر اللبنانية الضعيفة أيضاً من الدعم والتوزيعات الشتوية.

المأوى

بفضل تحسينات المواقع التي تم تنفيذها طوال هذا الفصل والفصل السابق، تمكنت المخيمات العشوائية والملاجئ الجماعية من تحمل الظروف الجوية الشتوية خلال الفصل الأول. وقد أجرت المفوضية والجهات الشريكة تقييمات منتظمة للمأوى وساعدت الأسر النازحة على النحو المطلوب. وقد ساعدت هذه التقييمات أيضاً المفوضية وشركائها على تحديد المواقع المعرضة للفيضانات ومساعدة سكانها على تنفيذ أعمال التحسين لضمان الصرف الملائم وسهولة الوصول إليهم.

تمت مساعدة أكثر من 19,000 أسرة تعيش في مبان متدنية المستوى من خلال توزيع مجموعات مستلزمات مقاومة الظروف الجوية وإصلاحات طفيفة مثل تلمين النوافذ والأبواب والسقوف وإعادة تأهيل الوحدات المتدنية المستوى. مقابل تخفيض الإيجار أو الإعفاء منه لفترة محددة من أجل تعزيز أمن الحياة.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

خلال الفصل الأول من العام 2016، أدت تدخلات المفوضية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تحسين ظروف الصرف الصحي، بما في ذلك خدمات جمع النفايات، لـ 17,796 نازحاً، وتحسين إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لأكثر من 10,000 نازح واستفادة 6,026 نازحاً من أنشطة تعزيز الصحة العامة.

في شباط 2016، عمدت المفوضية في لبنان إلى مراجعة وتنقيح استراتيجيتها للحماية المجتمعية. تنطوي المكونات الأساسية لهذه الاستراتيجية على العمل مع المجتمعات المحلية ومن خلالها من أجل تحديد الشواغل وتبادل المعلومات وإحالة الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية فورية ومنع المخاطر داخل المجتمعات المحلية. كما يشكّل المتطوعون في مجال التوعية مكوناً أساسياً من استراتيجية الحماية المجتمعية، وثمة مراجعة جارية لضمان الجودة والاتساق والتأثير والمساءلة في برنامج المتطوعين في مجال التوعية، فضلاً عن الهياكل المجتمعية الأخرى. ويتم ذلك من خلال تطوير منهج تدريبي موحد ووضع آليات للمساءلة وتسجيل ردود الفعل. هناك حالياً 553 متطوعاً في مجال التوعية. خلال الفصل الأول من العام، قام المتطوعون بإحالة 7,356 شخصاً بحاجة إلى مساعدة محددة إلى المفوضية، بما في ذلك أشخاص يواجهون صعوبة في تسجيل الولادات. كما نفذ هؤلاء المتطوعون مبادرات مجتمعية، مثل جمع الملابس لتوزيعها على الفئات الأكثر حاجة وتسييج المخيمات العشوائية لضمان سلامة الأطفال وتعبئة المجتمعات المحلية لتشجيع الالتحاق بالمدارس والوقاية من المخاطر الصحية وتبادل المعلومات بشأن الخدمات المتاحة من خلال التوعية المجتمعية والزيارات المنزلية ومواقع التواصل الاجتماعي. ويفضل جهود المتطوعين في مجال التوعية، تم تعزيز اطلاع مجتمعات النازحين في سائر أنحاء لبنان على الخدمات والمساعدات المتاحة لهم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك 14,640 شخصاً، لا سيما من النساء والشباب والأطفال، في الأنشطة الاجتماعية في المراكز المجتمعية ومراكز الخدمات الإنمائية، مع أن 17% منهم في أنشطة التدريب على المهارات الحياتية، مثل ورش عمل تكنولوجيا المعلومات.

في العام 2016، ستواصل المفوضية تعزيز آليات الدعم الاجتماعي لكل من النازحين والمواطنين اللبنانيين الأكثر ضعفاً. وكجزء من هذه العملية، تمّول المفوضية تكاليف أكثر من 160 موظفاً في وزارة الشؤون الاجتماعية معينين لتنسيق الاستجابة الإنسانية وتنفيذ أنشطة التوعية وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة في 57 مركزاً للخدمات الإنمائية تابعاً للوزارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المفوضية في لبنان بإشراك العديد من الجهات الشريكة والمعنية في أنشطة بناء القدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية ورشة عمل حول موضوع المفوضية والأزمة السورية استهدف ضباطاً من الجيش اللبناني. فتّمّ إعلام الضباط على ولاية المفوضية وتزويدهم بلمحة عامة عن قضايا الحماية المتصلة بالنازحين السوريين. كما يجري العمل على وضع منهج تدريبي متصل بشؤون اللاجئين والنازحين، وهو موجه إلى ضباط الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام. كما تعتمد المفوضية على إشراك الجهات الشريكة والمؤسسات الأكاديمية في مبادرات مماثلة لبناء القدرات. تساعد هذه الأنشطة المفوضية على نشر الوعي حول قضايا وشؤون اللاجئين، كما أنها تدعم الحكومة اللبنانية والجهات الفاعلة الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للاجئين والنازحين.

تبقى إعادة التوطين أداة مهمة للحماية وإيجاد الحلول الدائمة للاجئين في لبنان. وبحلول نهاية شهر آذار 2016، قامت المفوضية بتقديم ملفات ما يزيد عن 7,000 سوري للنظر في إعادة توطينهم. توفر إعادة التوطين السلامة والحماية والدعم اللازم للاجئين من أجل مساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. وقد تلقت المفوضية في لبنان حتى هذا التاريخ أكثر من 15,000 تعهد بإعادة التوطين. وتقوم المفوضية بمتابعة هذه الالتزامات.

وزارة (RACE) وكجزء من دعمها لخطة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان التربية والتعليم العالي، توفر المفوضية الدعم المالي لتغطية نفقات 11 موظفاً لدى الوزارة وتضطلع بدور مهم في توعية الأطفال والمجتمعات المحلية، بما في ذلك على برنامج التعليم المسترعى. ولزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومنع التغيب، تواصل المفوضية تعبئة الأهل والمجتمعات المحلية من خلال 126 مجموعة أهل و117 مجموعة لدعم الواجبات المنزلية. ومن المقرر زيادة هذا العدد إلى ثلاثة أضعاف في غضون هذا العام.

تقوم المفوضية بمتابعة التحاق أكثر من 1,000 شاب نازح بالتعليم المهني والجامعي الرسمي مع تزويد البعض بالمهارات اللغوية وإشراكهم في الأنشطة المجتمعية وتوفير الدعم لأداء الواجبات المنزلية للطلاب الأصغر سناً. ويتم تنظيم هذه الأنشطة على مستوى المجتمعات المحلية وفي المناطق التي يعيش فيها النازحون لضمان إمكانية الوصول والحد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتنقل.

مؤتمر لندن

لقد شكّل فصل الشتاء تحدياً كبيراً هذا العام وذلك بسبب انتشار واشتداد الضعف في أوساط أسر النازحين. وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين استفادوا من المساعدات النقدية عبر برنامج الدعم الشتوي لهذا العام مقارنة بالسنوات الأخيرة، وذلك بفضل التبرعات السخية المقدمة من الجهات المانحة إلى المفوضية وشركائها. فبحلول نهاية شهر آذار، كانت أكثر من 148,000 أسرة سورية نازحة قد تلقت مساعدات نقدية شتوية. تم تقديم هذه المساعدة على مدى خمسة أشهر إلى الأسر النازحة المحتاجة كما جرى استكمالها بالمساعدات العينية على شكل بطانيات ومواقد وقسامم لشراء الوقود. تلقت حوالي 27,000 أسرة نازحة مجموعات مستلزمات لتحسين ظروف الإيواء كما استفادت نحو 2,400 أسرة في مخيمات عشوائية من عمليات تحسين المواقع للحد من الفيضانات الناجمة عن الأمطار والثلوج خلال فصل الشتاء. يتم توفير الدعم في مجال الإيواء على مدار السنة لضمان قدرة النازحين على العيش في أفضل ظروف ممكنة.

وتشمل أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أيضاً مواصلة الأعمال التحضيرية لتحديث تسعة أنظمة إمداد بالمياه في البقاع وشمال لبنان. وسيضمن المشروع استبدال أكثر من 156 كلم من شبكات الصرف الصحي وبناء ثلاثة خزانات كبيرة وحفر وتجهيز أربعة آبار وتركيب توصيلات مياه لأكثر من 10,000 أسرة. من شأن هذه الأعمال تحسين إمدادات المياه والظروف الصحية بشكل ملحوظ في المناطق المستهدفة.

الصحة

تواصل المفوضية دعم نظام الصحة العامة اللبناني. فهي تمول بشكل مباشر 55 موظفاً، بما في ذلك 20 ممرضاً وقابلة. يمكن للنازحين الحصول على رعاية صحية ثانوية مدعومة في 55 مستشفى في سائر أنحاء لبنان. وقد شمل الدعم المقدم من المفوضية حتى هذا التاريخ من العام 61,000 معاينة في مجال الرعاية الصحية الأولية وأكثر من 17,000 حالة استشفاء طارئة وتوليدية، مما يعكس زيادة طفيفة مقارنة بالفصل الأخير.

التعليم

بحلول آذار 2016، بلغ عدد الأطفال السوريين النازحين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و17 عاماً في لبنان أكثر من 460,000 طفل، من بينهم حوالي 200,000 طفل ملتحقين حالياً بالتعليم الرسمي. يمكن للنازحين الالتحاق بالصفوف الدراسية في سائر المدارس الرسمية خلال الدوام الصباحي، بالإضافة إلى 238 مدرسة تتبع الالتحاق بدوام دراسي خلال فترة بعد الظهر و134 مدرسة مهنية.

خلال الفصل الأول من العام 2016، باشرت وزارة التربية والتعليم العالي باستعراض وتطوير النسخة الثانية من خطة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان تسعى هذه الخطة الخمسية (2017 - 2021) إلى الاستناد (RACE II) إلى الدروس المستفادة من النسخة الأولى من الخطة والتركيز على ضمان إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد للجميع، بما في ذلك الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً وعزلة.

بعض الأرقام الرئيسية 2016

48	16%	453m	1,048,275
الشركاء	مستوى التمويل	المبلغ المطلوب تمويله للمفوضية - مليون د.أ.	النازحون المسجلون



تلقت المفوضية في لبنان التمويل أيضاً عبر جهات خاصة من كل من المملكة العربية السعودية وسويسرا وقطر والإمارات العربية المتحدة

الهدف في حال توافر التمويل الكامل

العدد الذي تم بلوغه كانون الثاني - آذار

الحماية



43,000	16,278	زيارات الرصد
14,700	2,069	المشورة القانونية
19,100	7,270	الأشخاص الذين تمت إحالتهم للدخول لدواعي إنسانية وإعادة التوطين
3,500	984	الزيارات التي أجريت لمراكز الاحتجاز
3,450	722	الأطفال الذين تلقوا المساعدة من خلال إدارة الحالات
65,346	7,356	حالات الاحتياجات الخاصة التي تمت إحالتها من خلال مطوعين
600	553	المتطوعون في مجال توعية اللاجئين الذين تمت تعبتهم
28	27	المراكز المجتمعية التي تم إنشاؤها
55,930	14,640	الأشخاص المسجلون والمستفيدون من أنشطة المراكز المجتمعية
18,824	642	الأشخاص الذين تلقوا مساعدات نقدية للحماية الطارئة
11,160	9,003	الأشخاص الذين تلقوا معلومات حول تسجيل الولادات من خلال المشورة الفردية

التعليم



118,983	27,337	الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2015/2016 من خلال الدعم المالي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي
3,000	1,070	الدوام الأول والثاني
		الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم المهني في العام الدراسي 2015/2016

المساعدات الأساسية



70,000	19,486	الأسر التي تلقت المساعدة لمرة واحدة على الأقل من خلال هبة نقدية متعددة الأغراض
تمويل كامل	142,827	(الأشخاص الذين تلقوا دعماً موسميًا (شتاء 2015/2016)
تمويل كامل	8,757	(الأسر التي تلقت قسائم لشراء الوقود و/أو مواد عينية (شتاء 2014/2015)

الصحة



310,000	61,152	(الأشخاص الذين تلقوا رعاية صحية أولية (بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والنفسية)
98,861	17,004	الأشخاص الذين استفادوا من الإحالات إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليدية

المأوى



272,020	17,328	الأشخاص الذين تلقوا دعماً في مجال الإيواء
184,300	15,181	تحسين المأوى والموقع في مخيمات عشوائية
54,430	1,876	إعادة تأهيل طفيفة لمبانٍ متدنية المستوى
30,040	271	إعفاء من الإيجار في مبانٍ معاد تأهيلها

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



670,206	17,796	بنية تحتية للصرف الصحي، صيانة وإزالة الحمأة
120,160	6,026	حملات توعية على النظافة الصحية، مواد للنظافة الصحية
473,692	10,146	إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة

الميزانية المقررة للعام 2016

الميزانية المخصصة للعام 2015

الدعم المؤسسي والمجتمعي



15 مليون	28.5 مليون	الدعم المؤسسي (إعادة تأهيل البنى التحتية، توفير الموظفين وتدريبهم، المعدات والجهيزات، اللوازم، الأدوية واللقاحات)
18.5 مليون	10.5 مليون	المشاريع المجتمعية (في مجالات الصحة، التعليم، سبل الرزق، المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، الطرق والمرافق المحلية)
33.5 مليون	39 مليون	مجموع الاستثمارات